

Distr.: General
29 June 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض
الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب تعميم تقرير الاجتماع الإقليمي التحضيري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن موضوع "الإنتاجية والعمالة والحماية الاجتماعية" بوصفه وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي سينظر فيها المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت (انظر المرفق). وقد عقد هذا الاجتماع في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في مونتيفيديو، أوروغواي، في إطار الأعمال التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الاجتماع التحضيري الإقليمي، تم النظر في الحد من الاستبعاد من خلال إدخال تحسينات في إنتاجية العمل وشبكات الحماية الاجتماعية، وفي المسائل المتعلقة بتوفير العمل اللائق للشباب، وذلك على سبيل المساهمة في أعمال الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ المتعلقة بموضوع "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وترى أوروغواي أن التقرير سيشكل مساهمة قيمة في المناقشات التي ستجري في نيويورك في تموز/يوليه.

(توقيع) خوسيه لويس كانسيلا

السفير

الممثل الدائم

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

060712 060712 12-39832 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢

موجز

في إطار الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيعقد في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في مونتيفيديو، أوروغواي، اجتماع تحضيرى إقليمي عن "حماية الإنتاجية والعمالة والاجتماعية". وسيركز اجتماع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢ على القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق. واستضافت حكومة أوروغواي الاجتماع بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وضم الاجتماع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الإقليميين ناقشت سبل الحد من الاستبعاد من خلال إدخال تحسينات في إنتاجية العمل وشبكات الحماية الاجتماعية، وإشكالية توفير العمل اللائق للشباب.

الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات

فيما يلي الرسائل الرئيسية التي انبثقت عنها المناقشات التي أجريت بشأن السياسات العامة.

لا تزال هناك في المنطقة تحديات قائمة كمظاهر عدم المساواة الاجتماعية الصارخة، وبطالة الشباب، وتباين مستويات الإنتاجية بين مختلف القطاعات الاقتصادية والشركات، مع ما يترتب على ذلك من آثار تشمل فرص العمل والأجور. وفي ما يلي النقاط التي رصدها الاجتماع في معرض تصديه لهذه التحديات:

- ضرورة مواصلة انتهاج سياسات اقتصادية كلية تتيح الهامش المالي اللازم لنمو اقتصادي يتيح عددا أكبر من فرص العمل اللائق ومزيدا من الحماية الاجتماعية. وجرى في هذا الصدد أيضا التشديد على أهمية تنويع الأنشطة الاقتصادية للحد من احتمالات التعرض لهزات خارجية.

- من الأهمية بمكان توخي نهج تتسم بطابع هيكلي أعمق وأكثر تكاملا باعتبار ما هناك من ترابط شديد بين الإنتاجية والعمالة والحماية الاجتماعية.
- انتهاج سياسات قطاعية تدعم الابتكار، وبناء القدرات، والاستثمار والوصول إلى مصادر التمويل. مما يشجع على إيجاد سلاسل إنتاج أكثر شمولاً وتكاملاً.
- ضرورة إيجاد حل للتغلب على القيود التي يفرضها نظام الحماية الاجتماعية القائم على الاشتراكات، ويكمن هذا الحل في جانب منه في تعزيز المخططات غير القائمة على الاشتراكات، ويكمن بشكل أعم، في بلورة فكرة تأمين حد أدنى من الحماية الاجتماعية.
- ضرورة إرساء آليات لرسم خارطة احتياجات قطاع الإنتاج. بما يحسن مدى وجاهة مواد برامج التعليم والتدريب.
- فيما يتعلق بالبطالة بين الشباب، لا بد من التوفيق بين الاستراتيجيات وأدوات السياسة على المديين القصير والطويل. فالشباب عاطلون عن العمل أو العاملون في مواطن عمل غير مستقرة يطالبون بحلول فورية وشاملة تجمع بين اكتساب تكوين مهني أو إمكانية مواصلة التعليم أو استئنافه، يكون مشفوعاً بوجود خدمات لتوجيههم والقيام بأعمال الوساطة من أجل تشغيلهم، وبترتيبات توفير الحماية الاجتماعية لفائدتهم. وعلى المدى الطويل، لا بد من أن تراعى في هذه الحلول عمليات الانتقال من التعليم إلى العمل، ومن المراهقة إلى سن البلوغ والتحرر. ويجب أن تركز السياسات على تمكين الشباب من الدخول في مسار مهني بدلا من البدء بعمل أو وظيفة في سن مبكرة، والبدء بدلا من ذلك بتعليم يستكملونه لاحقا يعدّهم للالتحاق بالعمل المذكور، وذلك في مرحلة أولى من مسار العمل اللائق على أن يستكمل هذا الأمر فيما بعد بترتيبات أخرى على مستوى السياسة الفعلية المنتهجة في مجال العمل.
- ضرورة التشجيع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. بما يتيح تضافر الجهود على المستويين الوطني والإقليمي. وسيمكن تعزيز هذه الشراكات من المضي قدما في برامج عملية تركز على إتاحة فرص إلحاق الشباب بموطن عمل لأول مرة ودعم انتقالهم من التعليم إلى العمل، وتعزيز روح المبادرة لديهم. وهناك طريقة ملموسة تتيح هذا الأمر، وتتمثل في تعزيز شبكات الشباب والمنظمات المتخصصة في تشغيلهم.

- ضرورة تعزيز الشبكة العالمية لتشغيل الشباب، وإنشاء فريق رفيع مستوى يعنى بمسائل تشغيل الشباب تنبثق عنه أفرقة فرعية أو هيئات إقليمية. وينبغي أن تساعد هذه المبادرة في تحقيق تقدم في ثلاث جبهات على الأقل. أولاً، في تحديد استراتيجية عامة ومتكاملة لتشغيل الشباب. وثانياً، في تجميع وإعداد خلاصة وافية من الخبرات التي تبلورت والنتائج التي أحرزت في هذا المجال في عدة بلدان. وثالثاً، وضع مشروع برنامج إقليمي لتشغيل الشباب.
- اعتبار تعميق الحوار الاجتماعي، وبخاصة في المفاوضات الجماعية، أداة أساسية ووسيلة متعددة الأغراض. فهي أولاً، توسع إمكانات إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تشمل على حد سواء العمالة والإنتاجية والحماية الاجتماعية. وثانياً، لأنها تسهم في تقاسم ثمار النمو بمزيد من العدالة. وثالثاً، لأن ما تحمله من تنوع في وجهات النظر يساهم على نحو حاسم في إيجاد الحلول الجذرية والمتكاملة المنشودة.

أولاً - مقدمة

- ١ - في تموز/يوليه ٢٠١٢، سيعقد الاستعراض الوزاري السنوي السادس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وسيركز الاستعراض على موضوع "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".
- ٢ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢، عقد اجتماع تحضيرى إقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعت إليه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واستضافته حكومة أوروغواي.
- ٣ - وضم الاجتماع مجموعة متنوعة من الجهات الإقليمية الفاعلة والحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمناقشة سبل الحد من الاستبعاد من خلال إدخال تحسينات في إنتاجية العمل وشبكات الحماية الاجتماعية، وإشكالية توفير العمل اللائق للشباب. وكان الاجتماع فرصة سانحة لدول المنطقة لتقديم مساهمتها في أعمال الاستعراض الوزاري السنوي وتبادل أفضل الخبرات والدروس المستفادة، وذلك من خلال عرضين واجتماعي مائدة مستديرة.

ثانيا - وقائع الاجتماع التحضيري الإقليمي

ألف - الجلسة الافتتاحية

٤ - في الجلسة الافتتاحية، لاحظ السيد إدواردو برينتا، وزير العمل والضمان الاجتماعي لأوروغواي، أن المواضيع التي ستطرح على بساط البحث خلال الاجتماع ليست ظرفية، وإنما هي مواضيع تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأوروغواي والمنطقة. وقال إن الجنوب حفظ دروسه في مجال العمل، واكتسب خبرات يريد تقاسمهما مع الشمال. ومن الدروس التي حفظها أن السوق لا تحل جميع مشاكل العمل والمثال على ذلك مشكلة بطالة الشباب. وتشمل السياسات العامة لمعالجة هذه المشكلة تدريبهم وتشغيلهم، وإنشاء أنظمة وطنية تركز على هذه الفئة من السكان. ومن الأهمية بمكان كذلك إجراء مفاوضات جماعية لتحسين ظروف العمل، وهذا ما يتجلى في مثل أوروغواي التي ينتظم فيها معظم العمال في نقابات حققت لهم مكاسب. وشدد على أهمية توافر يد عاملة جيدة ومدربة بغرض رفع الإنتاجية الاقتصادية، وعلى ما للحماية الاجتماعية من أهمية في الحد من أعداد العاملين في القطاع غير الرسمي، ورفع الإنتاجية.

٥ - المديرية التنفيذية لمكتب المدير العام، لمنظمة العمل الدولية في جنيف: وصفت الاجتماع بأنه فرصة للتأثير في سير المناقشات المتعلقة بالسياسات العالمية. ولاحظت أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لديها فيما يتعلق بسبل التصدي للأزمة الاقتصادية الكثير مما يستحق اطلاع العالم عليه. فأوروبا بحاجة إلى الالتفات صوب هذه المنطقة لمعرفة ما يجب القيام به للتصدي لانعدام الاستقرار، حيث إن أكبر التحديات المطروحة عليها في مجال التشغيل تتمثل في نوعية العمل، وأوجه التباين بين القطاعات، وتفشي البطالة بين الشباب. وتحدثت عن تفشي البطالة بين الشباب، فقالت إنه سيتم في أيار/مايو تنظيم حدث في جنيف يهدف إلى إبلاغ صوت الشباب إلى صناع القرار ووضع سياسات تشغيل الشباب. وانتقلت إلى موضوع الحماية الاجتماعية، فقالت إن هذه الحماية تساعد في التخفيف من حدة آثار الأزمة، وأن الحدود الدنيا لهذه الحماية، مثلما ورد في "تقرير باتشيليت" لا تستمد أهميتها من أنها تمنع تراجع الدخل فحسب، وإنما تستمد أيضا من كونها تشكل أساسا للتقدم والنمو الاقتصادي. وحذر بالذكر، أن هذه الحدود الدنيا وثيقة الصلة ببرنامج العمل اللائق. وختمت كلمتها بالقول إن هناك أحداثا ستتيح للمنطقة فرصة تبادل الخبرات المكتسبة في مجال التنمية كاجتماعي مجموعة ال-٢٠، وريو+٢٠ في حزيران/يونيه، واجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه.

٦ - مدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، مكتب مونتيفيديو: قال في معرض إشارته إلى أهمية النمو الاقتصادي في الحد من مظاهر عدم المساواة، والحد في الوقت ذاته من التفاوت في زخم هذا النمو، إن هناك حاجة إلى رفع الإنتاجية في اقتصادات المنطقة للحد من الثغرات ومعالجة الاختلالات الهيكلية. ذلك أنه لا بد من زيادة إنتاجية اقتصادات بلدان المنطقة بما يتيح إمكانية التصدي لمشاكل بطالة الشباب، وبخاصة بناء القدرات (البشرية والإنتاجية، والتنظيمية). وتطرق إلى مسألة العمل اللائق، فقال إن من الأهمية بمكان توحي استراتيجيات إنمائية تراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية. وشدد على أهمية الحماية الاجتماعية لا لأنها تحسن الحياة المهنية فحسب، وإنما لأنها تحسن أيضا مرحلتى الطفولة والشيخوخة. وختم بالقول إنه يؤكد أن من بين الدروس المستخلصة من الأزمة الاقتصادية عودة الحديث عن ضرورة تدخل الدولة لا باعتبار أن دورها مناقض لدور السوق وإنما باعتباره يعزز دوري السوق والمجتمع، الأمر الذي يوحد هذه القوى لتحقيق الأهداف الإنمائية. ودعا العالم إلى الاستماع إلى ما تقوله أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذا الصدد.

٧ - داسرا بركايا، الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي: قال إن مسألة أسواق العمل والحماية الاجتماعية تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث إنها هي حلقة الوصل الرئيسية التي تنقل أثر الهزات الخارجية إلى الأسر المعيشية. ثم إن سياسات الحماية الاجتماعية الرامية إلى تحسين أسواق العمل ودخل الأسر الضعيفة ربما تكون لها آثار إيجابية كبيرة. فتوفير العمل اللائق للشباب من المهام الرئيسية التي تسعى الجهود الإنمائية الإقليمية إلى تحقيقها باعتبار البطالة في أوساط الشباب على نحو غير متناسب حيث إن أعدادهم كثيرة بين العاملين في القطاع غير الرسمي وبين العمال الفقراء. وهذه البطالة والعمالة الناقصة والمهشة المتفشية في صفوفهم، تترتب عليها تكاليف اجتماعية باهظة، ولا سيما من حيث الفاقد في الإمكانات البشرية وفي الإنتاج، وازدياد مدفوعات تغطية تكاليف الرعاية الاجتماعية، وانخفاض عائدات الضرائب.

٨ - الأمين العام المساعد لشؤون تنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات: قال إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واجهت الأزمة المالية على نحو يستحق الثناء مقارنة بغيرها من مناطق العالم، وإن حكومات بلدانها تستحق الثناء على الإجراءات المبكرة التي اتخذتها حيث إنها وظفت الموارد المتأتية من الضرائب لتنشيط الاقتصاد والحد من تراجع الإنتاج. غير أنه رغم أن التراجع الاقتصادي الذي شهدته جراء الأزمة لم يكن بنفس حدة التراجع في المناطق الأخرى، تظل هذه المنطقة تشترك مع بقية المناطق في مجابهة نفس التحديات العالمية المطروحة في مجال العمل، ويشمل ذلك ارتفاع نسبة البطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء وسكان الريف الذين يشكل العاملون منهم نسبة عالية من العمالة الناقصة

ومن الذين يتقاضون أجورا زهيدة، حيث إنهم يضطرون لقبول العمل في ظروف صعبة. وأكد أن المقترحات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره فيما يتعلق بمجال العمل تشمل تشكيل لجنة رفيعة المستوى لمناقشة السياسات العامة الرامية إلى خلق فرص العمل، وإنشاء برنامج لتطوعي الأمم المتحدة الشباب يعزز التركيز على برامج منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تشغيل الشباب، والتشجيع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض النهوض بالإنتاج وتعزيز العمالة المنتجة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية وضع خطط لخضرة الاقتصاد، وتضمن الأهداف المتعلقة بالعمالة في الخطط الإنمائية الوطنية، وبخاصة البند المعنون "العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع" في جدول أعمال الجمعية العامة.

باء - العرض الأول: الحد من الاستبعاد من خلال إدخال تحسينات في إنتاجية العمل وشبكات الحماية الاجتماعية

٩ - مدير شعبة التنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية: قال إن التباين الشديد الذي تتسم به هياكل التوزيع في المنطقة إنما هو إلى حد بعيد وليد نواة هيكلية تنتج تلك الفجوات وتعيد إنتاجها. وهذا ما يؤدي بدوره إلى إنتاج وإعادة إنتاج هذا التباين الهيكلي من خلال أوجه عدم المساواة الكامنة في الفجوات الإنتاجية (تتبدى في القدرات والشبكات وفرص الوصول إلى عدة أصول)؛ فسوق العمل هو حلقة الوصل التي تنتقل عبرها آثار انعدام التجانس فيما بين الهياكل وتتركس من خلالها دينامية الإدماج والاستبعاد، وذلك بقصر إمكانية الوصول إلى فرص العمل على فئات دون غيرها؛ وتعيد الحماية الاجتماعية تكرار هذين التقسيمين والفجوات الناشئة عنهما وإن كانت هذه الحماية تحمل معها أيضا خيارات للتخفيف من آثارهما.

١٠ - والأكد أن هناك في المنطقة هياكل إنتاج تتسم بانعدام التجانس بينها إلى حد بعيد. فهي هياكل تتسم بوجود تباين كبير في إنتاجية الشركات؛ وفي معظم المكاسب المحققة في الإنتاجية الموجهة في معظمها للعدد القليل من موظفي الشركات ذات الإنتاجية العالية.

١١ - وتنشئ عن هذه الهياكل غير المتجانسة جدا أسواق عمل شديدة التجزئة. وينعكس هذا في التباين في الإيرادات والقدرات والحماية. ثم إنه ينعكس أيضا في عدم تمكن قطاعات كبيرة من السكان من دخول قطاع الإنتاج (تدني نسبة مشاركة العمالة النسائية؛ بطالة الفئات الفقيرة والنساء والشباب).

١٢ - ولقائل أن يقول إن مؤسسات التشغيل قد تسهل انتقال أوجه عدم المساواة أو تعوقها. ولكن في أمريكا اللاتينية التي لا يزال تنظيم العمل فيها ضعيفا، فإن الديناميات غير الرسمية، وتخفيف القيود على العمل وأشكال تنظيمه الجديدة، أفسدت استقرار الوظائف، وهو ما أدى بدوره إلى إضعاف الأطراف النقابية.

١٣ - أما الحماية الاجتماعية في المنطقة، وهي الحلقة الأخيرة في السلسلة، فقد صممت في البداية على أمل تغطية جميع السكان من خلال حق يكتسبه رب الأسرة باعتباره من العمال الرسميين. فليس من الغريب إذن ألا تستقيم في معظم البلدان المعادلة الكلاسيكية، أي العمل يساوي الحماية الاجتماعية إذا كان لا يعمل فيها في القطاعات المتوسطة والعالية الإنتاجية ولا ينخرط في الضمان الاجتماعي سوى جزء من السكان. بل وسينتفي هذا الاستغراب في جانب منه إذا أخذ بالاعتبار أنه نظرا لعوامل متعددة، فإن البطالة والعمالة في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة تكون مرتبطة باستمرار بالأسر المعيشية الكثيرة العدد ذات الدخول المتدنية وأعداد النساء الشابات واللاتي هن أطفال صغار، والقطاعات التي يكون نصيبها من التعليم قليلا أو التي هي فقيرة أو أشد عرضة للإملاق.

١٤ - وي طرح هذا المشهد أمام دول المنطقة تحديا كبيرا. ففيما يتعلق بانعدام التجانس بين الهياكل، لا بدّ من تعزيز السياسات الإنمائية الصناعية، والمراهنات على نموذج سياسات تكنولوجيا "الخضرة" الشاملة وتشجيع الابتكار التكنولوجي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي، والاستثمار في القطاعات الاجتماعية الجديدة، والتمويل الشامل. وفيما يتعلق بسوق العمل، لا بدّ من الاعتراف بحقوق العمال (حقوقهم الأساسية) والحد الأدنى للأجر، وتعزيز التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وتوفير التدريب في مكان العمل، وتبسيط إجراءات استيفاء الطابع الرسمي، وإصدار شهادات الكفاءة، وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإحلال تأمين ضد البطالة، وتقديم خدمات التشغيل، ودعم خدمات تشغيل فئات محددة (مثل الشباب والنساء)، وإنشاء آليات للحد من عدم المساواة بين الجنسين في نظام المعاشات التقاعدية، والتحويلات إلى أفقر القطاعات (وبخاصة الأسر التي لديها أطفال ومراهقون)، والحصول دون تسديد اشتراكات على الحق في التحويلات الموجهة إلى كبار السن وضعاف الحال.

١٥ - وينبغي تنفيذ ما تقدم ذكره في إطار من النمو الاقتصادي المطرد، والاتفاقات المالية لزيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب والاستثمار في التنمية وتقريب مستويات الإنتاجية، والاستثمار في الحماية الاجتماعية وضمان وجود صلات إيجابية مع مؤسسات التشغيل؛ وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة وزيادة الأخذ بنظم تقوم على الاشتراكات، وخدمات

الرعاية الصحية لتشجيع زيادة مشاركة المرأة في القطاعات ذات الدخل المنخفض؛ والأخذ بنظام تعليمي يوحد مستوى قواعد اللعبة في التصدي لمسألة التشغيل ويرفعه عالياً متى تعلق الأمر بالقدرات الإنتاجية.

جيم - العرض الثاني: توفير العمل اللائق للشباب

١٦ - استمد العرض الذي قدمه أندريس مارينكيس، أخصائي سياسات سوق العمل ومؤسسات العمل بمنظمة العمل الدولية، من الوثيقة المعنونة "توفير العمل اللائق لشباب أمريكا اللاتينية" التي عمت على المشاركين، وأضيفت إليه بعض البيانات الإقليمية المستكملة.

١٧ - السيد ماريناييس: قال إن النمو الاقتصادي في المنطقة كان إيجابياً للغاية في العقد الماضي باستثناء فترة انقطاع قصيرة في عام ٢٠٠٩، نشأت بسبب الأزمة المالية العالمية. وقد مكن هذا النمو المطرد من تخفيض في المعدل العام للبطالة الذي بلغ ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١١. غير أنه بتحليل معدل البطالة بين الشباب مقارنة مع العدد الكلي للبالغين، يتضح أن هذه العلاقات ظلت ثابتة نسبياً (ضعف المعدل الإجمالي وبقاء معدلها بين الكبار ما بين ٢,٨ و ٢,٦ في المائة)، وأن هناك عناصر هيكلية تقف وراء هذه الحالة. ويتضح من البيانات المتوافرة عن بلدان منطقة البحر الكاريبي أن الحالة فيها مماثلة.

١٨ - ويشدد العرض على الجوانب التي تسمح بقراءة أكثر دينامية لحالة تشغيل الشباب. فهو يتناول من ناحية بالدرس الإسقاطات السكانية حسب الفئة العمرية، والتي يبدو أنها قد بلغت في الوقت الحالي أوجها في المنطقة حيث إن عدد الشباب يقدر بما مجموعه ١٠٤ ملايين شاباً تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً. ومن المتوقع الآن أن تنخفض نسبة الأطفال والشباب إلى مجموع السكان، وأن ترتفع نسبة البالغين وكبار السن. ومن ناحية أخرى، فإنه خلال فترة الفئة العمرية التي تعرف بأنها الفئة الشبابية، تحدث تحولات كبيرة أثناء الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل، بين البقاء في حالة تبعية وتحمل مسؤولية كسب دخل، أو الانتقال من صفة ولد إلى صفة والد. فالأحداث التي يعيشها الشباب تنطوي على مجموعة من المخاطر التي يواجهونها والتي تختلف باختلاف مراحل حياتهم واختلاف القدرات المتوافرة لديهم ولأسرهم للتغلب عليها.

١٩ - ومن الشائع الاستعانة في تقديم تقارير عن حالة الشباب من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً بمتوسطات تخفي فروقا كبيرة. فهناك على سبيل المثال، ٣٤ في المائة فقط من الشباب المتفرغين للدراسة، ولكن خلال الفترة العمرية من ١٥ إلى ١٧ عاماً، تبلغ هذه النسبة ٦٢ في المائة، بينما تكون في الفترة العمرية من ١٨ إلى ٢٤ عاماً ٢٠ في المائة فقط. أما نسبة المتفرغين منهم للعمل، فهي تبلغ ٣٣ في المائة فقط، في حين أنها تبلغ في حالة

الذين هم من الفئة العمرية المتراوحة بين ١٥ و ١٧ عاما، ١٢ في المائة فقط، وتصل إلى ٤٤ في المائة بالنسبة للشباب الذين هم من الفئة العمرية الأعلى. وتتماثل النسب في حالة الذين يدرسون ويعملون، في حين أن نسبة الذين لا يعملون ولا يدرسون تبلغ ١٢ في المائة فقط بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما، ولكن هذه النسبة تصل إلى ٢٤ في المائة بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عاما.

٢٠ - فشاباب اليوم تلقوا نصيبا من التعليم أكبر وأفضل مما تلقاه الكبار، والمستوى التعليمي للمرأة يفوق قليلا مستواه لدى الرجل. لذا، فإن الاستبعاد من النظام التعليمي لم يعد سمة مميزة غالبية لدى العنصر النسائي في المنطقة. غير أن الواضح أن عدم المساواة بين الجنسين ما زالت قائمة في التشغيل. ويتبدى ذلك بخاصة في أوساط الشباب الذين يدرسون ولا يعملون، وتنتشر هذه الحال أكثر ما تنتشر بين النساء الشابات (٢٨ في المائة) أكثر مما تنتشر بين الرجال (١١ في المائة). وقد سجل في المنطقة في السنوات العشر الماضية انخفاض طفيف في الفجوة القائمة في معدل الالتحاق بالمدرسة حسب مستوى الدخل، ولكن الفروق لا تزال كبيرة. ثم إن مستويات التعليم المطلوبة في سوق العمل حاليا هي أعلى كثيرا مما كانت في الماضي، الأمر الذي يصبح لا بد معه من مضاعفة الجهود لتحقيق قدر من التعليم أكبر وأحسن.

٢١ - وهناك في المنطقة، ٦,٧ مليون من الشباب العاطلين عن العمل، وهو ما يمثل ٤٤ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل. ويتضح من بعض من الحالات التي تواجه الشباب في البحث عن العمل وأثناء استلامهم لعملهم الأول أنهم يواجهون صعوبات بسبب قلة خبراتهم، بينما يتضح من حالات أخرى أنهم يشتغلون بمواطن عمل بالغة الهشاشة.

٢٢ - فعندما يلتحق الشباب العاطلون عن العمل بوظيفة، يكون هناك فرق في المعاملة بين ملتزمي عملهم الأول وبين المنقطعين عن عمل سابق، وإن الذي يحصل في جميع البلدان تقريبا في هذه الحالة هو أن يفوق عدد المنقطعين عن عمل سابق بقدر كبير عدد ملتزمي عملهم الأول، وهو ما يدل على ارتفاع معدل الدوران. وإلى حد ما، فإن هذا الأمر يبين أن البحث عن مسار وظيفي لا يتم وفق مسار واضح سلكه طالب العمل في مجالي التعليم والتكوين المهني، وإنما هو بحث في سوق العمل قد يوفق فيه ملتزم العمل أو يخفق في إيجاد العمل المناسب له. وعليه، فإن الأهم هو أن يتاح للشباب العدد الكافي من فرص العمل كي يجدوا عملا. أما الفروق بين أجورهم وأجور الكبار، فهي تعزى إلى أنهم يشغلون وظائف على مستوى البدء. غير أن هذا لا ينفي في كثير من الحالات عدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور،

وهو ربما يدل على انعدام الأمن الوظيفي للشباب. ويكتسي هذا الأمر خطورة أكبر في المناطق الريفية، حيث تكون أجور الشباب أقل كثيراً مما عليه في المناطق الحضرية.

٢٣ - و جدير بالذكر أن نسبة الموظفين الشباب تفوق كثيراً متوسط الأجر بين البالغين، مع تدني نسبة تمثيلهم بين موظفي القطاع العام، وبين العاملين لحسابهم الخاص، ورجال الأعمال. ويبدو أنه لا بد من إنشاء آليات عديدة أخرى لزيادة تسيير دخولهم في مسارات كهذه المسارات في سوق العمل. غير أنه بين العاملين في القطاع الخاص، يشكل العمل بدون عقد مؤشراً على أن هناك درجة عالية من عدم الاستقرار، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تغطية الضمان الاجتماعي للشباب. ثم إن نسبة الذين يعملون منهم دون عقد تبلغ في معظم بلدان المنطقة زهاء ٦٠ في المائة.

٢٤ - ويمر عدد من الشباب في فترة من فترات حياتهم بحالات ينعدم فيها الاستقرار تنتهي بإيجاد حلول لها. غير أن مختلف المراحل الانتقالية تنطوي على مخاطر تترك آثاراً لديهم وتترك نسبة منهم دون عمل لائق. لذا، لا بد من مواصلة توسيع سياسات الحد من هذه المخاطر وتسهيل مسارات العمل اللائق. وفي هذا الصدد، لا بد من وضع سياسات اقتصادية واجتماعية، وأخرى في مجال العمل تهدف إلى هذه الغاية. ومن الضروري المحافظة على مسار النمو الاقتصادي المستدام، والتصدي للفقر والاستبعاد من خلال السياسات الاجتماعية، وتعزيز معدلات الالتحاق بنظام التعليم الرسمي، وإدخال تحسينات كبيرة على نوعيته، وتضمينه عناصر تسهل الانتقال من التعليم إلى العمل وخوض معترك الحياة لأنه لا يمكن توقع أن يتم دمج جميع الشباب من خلال العمل لقاء أجر. وعند مواجهة هذه التحديات الناشئة عن التحول الهيكلي على المدى المتوسط والبعيد، فإنه لا بد من زيادة بلورة سياسات في المنطقة تخص سوق العمل على وجه التحديد (التدريب، الوساطة في التوظيف، ومختلف نظم التحفيز على تشغيل الشباب المحرومين، وما إلى ذلك).

دال - المناقشة الأولى: الإنتاجية والعمالة والحماية الاجتماعية

٢٥ - أدار المناقشة الأولى هوغو بازي، من وزارة العمل والضمان الاجتماعي في أوروغواي. وقالت ممثلة الجمهورية الدومينيكية أن نسبة البطالة في بلدها ازدادت، في حين نما الاقتصاد غير الرسمي. وأضافت أن الاعتماد على سياسات سوق العمل النشطة لمواجهة التحديات لا يزال مستمراً، وأن هناك تركيزاً خاصاً على تحسين هيئة القوى العاملة. وقالت إن بلدها يسعى إلى تطوير مباشرة الأعمال الحرة بين الشباب.

٢٦ - وطلب ممثل بيرو من المتحدثين أن يتحدثوا بتفصيل أكبر عن السياسات المحددة لمعالجة الثغرات الهيكلية. وأكد مارتن هوبنهاين من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية السياسات الصناعية في سد الفجوات في الإنتاجية، وأشار إلى تعزيز البرازيل مصرف التنمية لديها باعتباره مثالا للسياسة قد تؤدي إلى تحسين الإنتاجية. وبغية سد الثغرات الهيكلية، كان من المهم تطوير قوة عاملة قادرة على تلبية احتياجات القطاع الإنتاجي. وشدد على أهمية الروابط الإنتاجية، مستشهداً باليابان وإيطاليا كمثالين على الدول التي ترتبط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بقطاعي التصدير والإنتاج. وبخلاف ذلك، أزيلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة من الشركات الكبيرة العاملة في قطاع التصدير.

٢٧ - وذكر ممثل ترينيداد وتوباغو أن الحماية الاجتماعية ليست سياسة ثانوية، بل تشكل جزءاً أساسياً من سياسة التنمية. وتعد الحماية الاجتماعية عاملاً هاماً للاستقرار في أعقاب أي أزمة. وقال إن لبلده تاريخ طويل في الحماية الاجتماعية التي تضم حالياً مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل البرامج التعليمية الحرة التي تسعى إلى بناء احتياجات القطاع الخاص في مناهجها الدراسية، وبرامج للمسنين، وبرامج لتقديم الكتب المدرسية مجاناً، والتلمذة الصناعية، وكذلك برامج لتوفير الأدوية، وتقديم قروض للطلاب، وتقديم المساعدة للعاطلين عن العمل.

٢٨ - وقال ممثل إكوادور إن بلده شهد تقدماً كبيراً في مجال العمالة خلال السنوات الخمس الماضية. وشمل تحسين نوعية العمالة وتنفيذ أربعة برامج رئيسية لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة. إلا أنه لا تزال هناك تحديات هامة، منها الحاجة إلى الحد من فقر أشد أفراد المجتمع فقراً والحقيقة أنه لم تحقق جميع المناطق تقدماً متساوياً.

٢٩ - ووجه خوان ميلهوس، من الغرفة الوطنية للتجارة والخدمات في أوروغواي، الانتباه إلى الجهود المبذولة لتعزيز الحوار الاجتماعي، مع التركيز بوجه خاص على ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة.

٣٠ - وتحدثت ممثلة البرازيل عن مصرف التنمية في بلدها، وقالت إنه يوجد صندوق خاص يدعم سوق العمل، يركز على أنشطة مصرف التنمية وسياسات سوق العمل تشمل التدريب وإعانات البطالة وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقالت إن العمال البرازيليين الذين هم في حالة ضعف يتلقون المساعدة في شكل إعانات البطالة، والتدريب وبرامج الوساطة في العمل.

٣١ - وقالت ممثلة كولومبيا إنه جرت إعادة هيكلة وزارة العمل في بلدها وتعزيزها (كانت سابقا جزءا من وزارة الصحة). وشمل قانون التدريب الوظيفي المعتمد حديثا على حوافز لإضفاء الطابع الرسمي على الوظائف وساهم في إنشاء شركات وفرص عمل جديدة.

٣٢ - وتحدثت ممثلة السلفادور عن خطة العمل لتشغيل الشباب في بلدها، استنادا إلى السياسة الوطنية للشباب، التي تسعى إلى توفير الموارد اللازمة لفرص العمل البلدية، وبناء القدرات التقنية، وتدريب الشباب والوساطة لإيجاد فرص عمل، ومباشرة الأعمال الحرة. ووقعت اتفاقات مع العديد من المؤسسات لتقييم تأثير الخطة.

هاء - المناقشة الثانية: تشغيل الشباب

٣٣ - قام بدور الميسر في هذه المناقشة السيد الفارو برونيني، وزارة العمل والضمان الاجتماعي، أوروغواي. وتمثل الجانب الأول الذي تطرق إليه إدغار كيسبي ريمو، نائب وزير النهوض بالعمل والتدريب المهني في بيرو، في ضرورة وضع استراتيجيات لتشغيل الشباب ينطلق فيها من زاوية طويلة الأجل تنظر إلى جميع مراحل الدورة الحياتية. فقد قال إنه، دون إغفال الاعتراف بأهمية السياسات القصيرة الأجل كخدمات التشغيل أو التدريب الخاص، لا بد من الحرص على اتخاذ إجراءات لتطوير المهارات الأساسية والشاملة في محاولة تبدأ بمرحلة الطفولة المبكرة ترسي الأساس المتينة لتطويرها في وقت لاحق، وبطرق التدريب على العمل. ووجه الانتباه أيضا إلى ضرورة وضع برامج تستهدف الشباب، كالبرامج الموجهة إلى الفئات الأخرى والتي يبدو واضحا أنها تخضع لعامل الطلب. قال إنه فيما عدا ذلك، ليست هناك احتمالات حقيقية لتحويل العمل اللائق إلى حقيقة ملموسة بالنسبة لهذه القطاعات من السكان.

٣٤ - ومضى يقول إنه يؤكد في هذا الصدد ضرورة تنسيق الأنشطة بين وزارتي العمل والتعليم. فمن شأن وجود خطة مشتركة للسياسات بينهما تتسم بمزيد من الوضوح، أن تساعد على التأسيس لهذه النظرة الشاملة الطويلة الأجل، والتي تراعي عمليات الانتقال التي يمرّ بها الشباب. ثم إن من شأن البيئة الاقتصادية الكلية القائمة حاليا في بلدان المنطقة أن تفتح لهم "نافذة فرص" لسد الفجوات القائمة في مجال تشغيل الشباب.

٣٥ - وقدمت عدة أمثلة على السياسات والبرامج التي تهدف إلى تدريب الشباب وتشغيلهم. فقد عدّد ممثل البرازيل تدابير الدعم المقدم في بلده لتسهيل الانتقال من التعليم إلى العمل. ويتمثل هذا الأمر بخاصة في تجربة منح عقود التلمذة الصناعية التي تتيح للشباب استكمال تدريبهم من خلال دورات تدريب داخلي في الشركات. وقد بات الآن لازما على الشركات في البرازيل أن تقدم عقد تلمذة صناعية عن كل سبعة موظفين مسجلين لديها.

٣٦ - وفي أوروغواي، بدأت تنفيذ برنامج يتيح للشباب الفرصة لخوض أول تجربة لهم لسنة واحدة في شركات عامة، يواصلون بعدها في مقابل ذلك دراستهم. وبالتوازي مع ذلك، يجري العمل في بلورة قانون جديد ينص ضمن جملة أمور على تشجيع تشغيل الشباب، وتشجيعهم على مواصلة دراستهم، وتنظيم منح وعقود لتدريبهم.

٣٧ - وقال ممثل السلفادور إن العمل جارٍ في بلده في تنفيذ المرحلة الرابعة من الخطة الوطنية لتشغيل الشباب التي تشمل تقديم دعم نقدي للشباب من الأسر الفقيرة مقابل قيامهم بالعمل في أنشطة في بلدياتهم، والحصول على فرص التدريب. ومن المكونات الأخرى لهذه الخطة، هناك خدمات التشغيل في القطاع العام (الإعلام، المشورة، الوساطة في التشغيل)، وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب.

٣٨ - ووجه ممثل ترينيداد وتوباغو في معرض اشارته إلى واقع منطقة البحر الكاريبي، الاهتمام إلى عملية تأثير الثقافة الأمريكية على الشباب والذي تتمثل أهم جوانبه السلبية في هجرهم وظهور عصابات إجرامية. وقال إن حل هذه المشكلة يكمن في جانب منه في السعي إلى توثيق التنسيق بين مختلف الوزارات. بما ينشأ عنه برامج مبتكرة لزيادة وتحسين فرص التدريب المقدمة إليهم. وشدد على الحاجة إلى التشجيع على إنشاء شبكات، سواء فيما بين الشباب أنفسهم أو بين الوزارات والوكالات، بما يتجاوز حتى الصعيد الوطني.

٣٩ - ودعا أندرو مريناكيس خبير منظمة العمل الدولية، من ناحيته إلى توفير المزيد من فرص التعاون بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما من أجل تعزيز فرص العمل للشباب وتوسيع نطاق الخبرات في مجال عقود التلمذة الصناعية. وهذا، دون إغفال الحاجة إلى الاتساق بين مختلف السياسات (التعليم والتدريب المهني وفرص العمل والحماية الاجتماعية) والسياسات التي تهدف إلى تحسين فرص تشغيل الشباب.

٤٠ - واتفق جميع المشاركين على ضرورة تعميق المستويات الحالية للتعاون بين دول المنطقة. وتحديداً، فقد اتفقوا على الإعلان عن تأييد هذا الاجتماع إنشاء فريق رفيع المستوى لتشغيل الشباب. ويرى المشاركون ضرورة أن ينبثق عن هذا الفريق فرع إقليمي تسند إليه المسؤولية عن ثلاثة جوانب. أولاً، صياغة استراتيجية إقليمية لتشغيل الشباب. وثانياً، إيجاد مجموعة من السياسات والممارسات الجيدة في هذا المجال. وثالثاً، اقتراح برنامج عمل إقليمي للشباب يشجع في جوهره على إنشاء شبكات تعاون بين الحكومات وأرباب العمل والعمال والشباب أنفسهم.

واو - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

٤١ - في الجلسة الختامية، استأنف الوزير إدواردو برينتا، والسفير ديسرا بيركايا، واليزابيث تينوكو، مديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في منظمة العمل الدولية تلك المناقشة، وسلطوا الضوء على النتائج المحرزة والتوصيات الصادرة بشأن السياسة العامة التي سيناقشها الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والتي تتضمن ما يلي:

(أ) ما فتئت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمر بعملية تنطوي على تقدم ملحوظ في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، والحد من البطالة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية والحد من الفقر. غير أنه تظل هناك في الوقت ذاته تحديات كبيرة مثلما يتضح حتى الآن من وجود أوجه لعدم المساواة الاجتماعية، وعدم التجانس الهيكلي، والفجوة بين الدخل. وتحديدًا، فقد جرى في هذا الاجتماع التحضيري تحليل التحديات الناشئة عن بطالة الشباب، التي تبلغ في أوساطهم أعلى النسب، وعدم التجانس في الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد والشركات، مع ما يترتب على ذلك من آثار في العمالة والأجور. وتمثل السمة الغالبة على المنطقة عند التعامل مع تحليل ومناقشة المسائل المتعلقة بحماية الإنتاجية والعمالة والاجتماعية، في التقدم الكبير المحرز فيها، والتحديات المستمرة التي لا تزال قائمة والتي تبدى في ما يلي:

(ب) عند التصدي لتلك التحديات، أشار الاجتماع الإقليمي أولاً وقبل كل شيء، إلى ضرورة مواصلة انتهاج سياسات اقتصادية كلية تتيح الهامش المالي اللازم لنمو اقتصادي ويخلق عدداً أكبر من فرص العمل اللائق ومزيداً من الحماية الاجتماعية، مع التسليم بأن تحقيق النمو لا يكفي لتحقيق المساواة، وإنما لا بد من تحقيق المساواة لتحقيق النمو. وقد شدد أيضاً على أهمية تنويع الأنشطة الاقتصادية للحد بأقصى ما يمكن من انعدام المنافسة إزاء الهزات الخارجية؛

(ج) أجمع المشاركون أيضاً على أنه لا بد من توخي نهج تتسم بطابع هيكلي أعمق وأكثر تكاملاً باعتبار ما هناك من ترابط شديد بين الإنتاجية والعمالة والحماية الاجتماعية. ولا بد من إعمال الاتساق فيما بين السياسات المطبقة في هذه المجالات الثلاثة عند ترسيخ وتعميق عملية النمو المصحوب بتوفير فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع؛

(د) أشير إلى أن انعدام التجانس فيما بين القطاعات والمناطق والشركات في مجال الإنتاجية يعكس من ناحية استمرار الثقل الكبير لقطاع الاقتصاد غير الرسمي، ويعكس من ناحية أخرى أنه خلافاً لما عليه الحال في بلدان ومناطق أخرى، ليس للشركات

الصغيرة والمتوسطة صلة كبيرة بالتصدير، ويعكس قلة ارتباطها مع الشركات الكبيرة وكذلك ضعف ديناميتها. ولا بد من أن تدعم السياسات القطاعية الابتكار، وبناء القدرات، والاستثمار والوصول إلى مصادر التمويل بما يشجع على إيجاد سلاسل إنتاج أكثر شمولاً وتكاملاً. ومن ثم، فإن هذا الطريق يؤدي إلى خلق فرص العمل الجيدة وزيادة المساواة في فرص الحصول على ثمار النمو؛

(هـ) رغم أن من المسلّم به بأن النمو الاقتصادي في المنطقة قد أصبح يوفر المزيد من فرص العمل مما كان عليه الحال في الماضي، حتى بعد الأزمة المالية العالمية، يسود اعتقاد بأن بلداننا ستتأثر في المستقبل كثيراً أو قليلاً جراء الأزمة الراهنة في البلدان المتقدمة النمو، أو في مراحل أخرى من الركود العالمي في المستقبل. ومن الأمور الحاسمة الأخرى والتي لا بد منها بالنسبة لبلدان المنطقة، تذليل القيود التي يواجهها نظام الحماية الاجتماعية القائم على الاشتراكات الذي يقدم حلاً جزئياً في تعزيز المخططات غير قائمة على الاشتراكات، وبشكل أعم، في بلورة فكرة إحلال حد أدنى من الحماية الاجتماعية؛

(و) التسليم بضرورة إنشاء آليات لرسم خارطة احتياجات القطاع الإنتاجي بما يحسن مدى وجاهة مواد برامج التعليم والتدريب؛

(ز) أشير في معالجة مسألة تشغيل الشباب إلى ضرورة التوفيق بين الاستراتيجيات وأدوات السياسة على المديين القصير والطويل. فالشباب العاطلون عن العمل أو العاملون في مواطن عمل غير مستقرة يطالبون بحلول فورية وشاملة تجمع بين اكتساب تكوين مهني أو إمكانية مواصلة التعليم أو استئنافه، تشفع بخدمات لتوجيههم والقيام بأعمال الوساطة من أجل تشغيلهم، وبترتيبات لتوفير الحماية الاجتماعية لفائدتهم؛

(ح) في المدى الطويل، لا بد من أن تراعى في هذه الحلول عمليات الانتقال من التعليم إلى العمل، ومن المراهقة إلى مرحلة الرشد والتحرر. ويجب أن تركز السياسات على تمكين الشباب من الدخول في مسار مهني بدلاً من البدء بعمل أو وظيفة في سن مبكرة، والبدء بدلاً من ذلك بتعليم يستكملونه لاحقاً يعدّهم للالتحاق بالعمل المذكور، وذلك في مرحلة أولى من مسار العمل اللائق على أن يستكمل هذا الأمر فيما بعد بترتيبات أخرى على مستوى السياسة الفعلية المنتهجة في مجال العمل؛

(ط) مما يصب في هذا الاتجاه بالتحديد، تنفيذ عدة بلدان في منطقتنا لبرامج تحويلات مشروطة باستمرار لأطفال في نظام التعليم الرسمي، وذلك لزيادة سنوات التعليم التي يقضيها الشباب في الدراسة قبل الالتحاق بسوق العمل. وبهذه الطريقة، يجري إرساء

أحد عناصر الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية وإرساء أسس إحداث تغيير هيكلي لدى الشباب، وتشجيعهم على نيل نصيب أكبر من التعليم؛

(ي) قدمت أمثلة متعددة تثبت أن بلدان المنطقة في سبيلها إلى تقديم حلول متكاملة تراعي المرحلة الحياتية للأشخاص، دون إغفال معالجة المشاكل الملحة التي يعاني منها الشباب اليوم. ويتطلب تحسين الاستفادة من هذه الخبرات التشجيع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بما يتيح تضافر الجهود على المستوى الوطني. وسيمكن تعزيز هذه الشراكات من المضي قدما في برامج عملية تركز على إتاحة فرص الحاق الشباب بموطن عمل لأول مرة ودعم انتقالهم من التعليم إلى العمل، وتعزيز روح المبادرة لديهم. وهناك طريقة ملموسة تتيح هذا الأمر، وتتمثل في تعزيز شبكات الشباب والمنظمات المتخصصة في تشغيلهم؛

(ك) وفقا لما تقدم ذكره، وبالنظر إلى الحاجة إلى مواصلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال شبكة تشغيل الشباب العالمية، ظهرت بقوة بين المشاركين المبادرة الداعية إلى القيام في الاستعراض الوزاري السنوي المقبل بتعزيز الشبكة وإنشاء فريق رفيع مستوى يعنى بتشغيل الشباب تنفرع عنه أفرقة أو هيئات إقليمية؛

(ل) على الصعيد الإقليمي، يتوقع أن تمكن تلك المبادرة من التقدم في ثلاثة اتجاهات على الأقل. أولا، في تحديد استراتيجية عامة ومتكاملة لتشغيل الشباب. وثانيا، في تجميع وإعداد خلاصة وافية من الخبرات التي تبلورت والنتائج التي أحرزت في هذا المجال في عدة بلدان. وثالثا، وضع مشروع برنامج إقليمي لتشغيل الشباب؛

(م) اعتبار تعميق الحوار الاجتماعي، وبخاصة في المفاوضات الجماعية، أداة أساسية ووسيلة متعددة الأغراض. فهي أولا توسع إمكانات إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تشمل على حد سواء العمالة والإنتاجية والحماية الاجتماعية. وثانيا، لأنها تساهم في تقاسم ثمار النمو بمزيد من العدالة. وثالثا، لأن ما تحمله من تنوع في وجهات النظر يساهم على نحو حاسم في إيجاد الحلول الجذرية والمتكاملة المنشودة؛

(ن) أخيرا، تم التنصيص على أن احترام الحقوق الأساسية في العمل هو الإطار العام لتوجيه من يضطلع به من أعمال في هذه المجالات.